تأثير الفكر الاقتصادي على دور الدولة في المجال الاقتصادي في العالم الثالث

الأستاذ: النذير قمرة
جامعة محمد بوضياف المسيلة

الأستاذ الدكتور: غضبان مبروك
جامعة باتنة -1-

ملخص

رغم اختلاف المجتمعات و المدارس بتوجهاتها في تقدير مدى تدخل الدولة و دورها و نطاقه، إلا أننا لا نكاد نصادف مجتمعًا مدنيًا استطاع أن يحيّد دور الدولة، باعتباره ضرورة لتعزيز عملية النمو الاقتصادي، و الذي يتزايد من فترة تاريخية إلى أخرى مع تزايد حاجيات و متطلبات المجتمع اللامتناهية، و ذلك من خلال الإنتاج فضلًا عن التنظيم و التوجيه و المراقبة و التوزيع العادل للدخل، لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق خلق التوازن وضبط السوق كأساس لتحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي.

كلمات مفتاحية:

مفهوم الدولة - العالم الثالث -- دور الدولة – النشاط الاقتصادي – الفكر الاقتصادي – الاشتراكية – اقتصاد السوق – الدولة التدخلية – المؤسسات المالية الدولية.

RESUME

Dans la plupart des pays, l'État intervient de manière importante dans le fonctionnement de l'activité économique. Cette intervention prend trois formes principales : production, redistribution, réglementation et régulation. Ces trois grandes fonctions sont diversement représentées d'un pays à l'autre, l'action de l'État étant très présente dans certaines économies et moins interventionniste dans d'autres.

Pour comprendre l'intervention de l'État dans l'économie avec la lutte contre les cycles économiques (fonction de stabilisation), la lutte contre les défaillances de marché (fonction d'allocation), et la garantie de la justice sociale (fonction de redistribution).

Mots-clés:

Le concept d'État - tiers monde - le rôle de l'État - l'activité économique - la pensée économique - le socialisme - l'économie de marché - l'État interventionniste - les institutions financières internationales.

مقدمة

إن موضوع دور الدولة في المجال الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير لدى المدارس الاقتصادية بتوجهاتها المختلفة الرأسمالية، الاشتراكية، الاجتماعية، حيث تعددت الآراء في المجالات التي تتدخل فيها الدولة. غير أن هذا لا يعني أنه قبل هذه الفترة لم يكن هناك فكر عالج موضوع دور الدولة في الاقتصاد، إلّا أنه لم يعتمد على التحليل العلمي المعروف حاليا، حيث قدمت الحضارات القديمة إغناءات مهمة للفكر الاقتصادي، كأفلاطون وأرسطو عند اليونان، وما كتبه عبد الرحمن بن خلدون (1332-1406) عند العرب [1].

إلا أنه و بعد انهيار المعسكر الاشتراكي و فشل النظرية الكينزية في تحقيق النتائج المرجوة، و صعود التيار الليبرالي الجديد بمختلف مدارسه، طُرِحت قضية دور الدولة من جديد و مازالت و خاصة في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة المتمثلة في سياسة الخوصصة.

ففي ظل هذا السجل الفكري و انعكاساته العملية في معظم الدول، فإن الضرورة ملحّة لمعرفة ما المقصود بالدولة؟ لأن الدولة في حد ذاتها أصبحت موضوعًا للنقاش في ظل ما يشهده العالم من تغيرات...

و لأن الدولة هي الأساس، و لفهم الموضوع، يجب معرفة ما المقصود بالدولة و كيف تطور هذا المفهوم، و هذا ما أعتبره مدخلًا أساسيًا لمعرفة دورها في المجال الاقتصادي سابقا و حاضرا و مستقبلا، و مدى تدخلها و تأثير ذلك على دول العالم الثالث بالخصوص؛ و لذا سوف نقسم هذا الفصل إلى عناوين:

- ماهية الدولة.
- المدارس المؤيدة و المناهضة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي.
- مفهوم الدولة التدخلية و وسائلها.
- نشأة الدولة في العالم الثالث ودورها في المجال الاقتصادي.

1- ماهية الدولة

مفهوم الدولة من الناحية السياسية

مفهوم الدولة يشمل كل تنظيم يندرج تحته الأفراد و الهيئات و المؤسسات الحكومية، أي أنها تنظيم سياسي عام يشمل الأفراد و الهيئات و المؤسسات [2]. و هذا يقودنا إلى فهم آخر للدولة من الناحية القانونية.

مفهوم الدولة من الناحية القانونية

هناك عدة تعريفات للدولة من الناحية القانونية [3]، إلا أن التعريف المتفق عليه لدى المفكرين بكل توجهاتهم، أن الدولة "مجموعة من الناس يقطنون أرضًا معينة و يخضعون لسلطة سياسية معينة".

مفهوم الدولة من الناحية الاقتصادية

إذا كانت الدولة بالمفهوم السياسي و القانوني كائن مصطنع من صنع الإنسان لتحقيق المصالح بين الأفراد و القبول بفكرة التنظيم، فإن لهذا الكائن –أي الدولة- وظيفة يقوم بها، لها علاقة بالمجال الاقتصادي و هذه الوظيفة تزداد طردًا كلما زاد عدد السكان مما يوجب لتحقيق مصلحة الأفراد و الجماعة المتزايدة تدخل الدولة لوضع السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في زمن معين و مكان معين و من مجتمع إلى مجتمع مما يجعل الدولة حاضرة دائما و لا يمكن إخراجها من دائرة النشاط الاقتصادي، و بالتالي فالدولة من الناحية الاقتصادية هي التنظيم الذي يحدّد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهذا التنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنًا تركيب الدولة ووظائفها، يضاف إلى ذلك أنّ الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري يستلزم السيطرة على الأنهار وشق القنوات لتنظيم استخدام المياه إلى غير ذلك من الأشكال الكبيرة التي يعجز الأفراد عن القيام بها، الأمر الذي يدفع إلى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الأشغال الكبيرة ويخلق بالتالي وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة... و منه فمن وجهة النظر الاقتصادية، الدولة "المؤسسة المكلفة بوضع السياسات الاقتصادية" [4].

مفهوم أشمل للدولة

حسب القاموس الاقتصادي[5]، فقد عرّفها تعريفًا يجمع بين طابعها المؤسسي و الدستوري و الاقتصادي، بأن الدولة شكل مؤسساتي للسلطة العليا التي عن طريق احتكارها الشرعي للقوة تكوّن النظام الاجتماعي عن طريق القانون، و تمارس سلطة الدولة في إقليم جغرافي محدد، لتحقيق التنمية الشاملة و بلوغ أهداف المجتمع و تعظيم مصالحه و مواجهة تحدياته الحالية و المستقبلية.

2– المدارس المؤيدة و المناهضة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي

إذا كانت الدولة تفرض وجود فئة حاكمة و أخرى محكومة، فتقوم الفئة الأولى بتصريف أمور الفئة الثانية و العمل على رعاية مصالحها حتى تتحقق لها الرفاهية، فإن ذلك يقتضي من الدولة التدخل في المجال الاقتصادي. و لقد اختلف الفكر الاقتصادي [6] للإجابة على هذا التساؤل بين مؤيد و معارض لهذا التدخل.

أ- دور الدولة في فكر المدرسة التجارية

بعد انهيار نظام الإقطاع [7]، ظهرت الدولة كوحدة سياسية في أوربا في كل من فرنسا و انجلترا و إسبانيا، و ظهر معها الفكر التجاري مع نهاية القرون الوسطى، و الذي ساد منذ نهاية القرن الخامس عشر و حتى منتصف القرن الثامن عشر (1500-1776) [8]. و نظرًا لاهتمام هذا المذهب بالتجارة بالدرجة الأولى سُميت الرأسمالية في هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية. و تتلخص أفكارهم في ضرورة العمل على إعلاء شأن الدولة من الجانب الاقتصادي و السياسي، فالدولة حسب رأيهم هي صاحبة الكلمة العليا في الاقتصاد و لسياسة و ذلك على أساس قوة الدولة [9] و ما تملكه (من رجال و سفن و مال و جيش قوي و قوات بحرية)، لذا نادوا بضرورة تدخلها في كل نواحي النشاط الاقتصادي، أي توجيه النشاط الاقتصادي و تنظيم الإنتاج و الاستهلاك بالإضافة إلى مراقبة التوزيع و الأسعار، لزيادة قوة الدولة و ثرائها عن طريق تجميعها أكبر كمية من المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) لتبنى قوة الدولة اقتصاديا في مواجهة بقية الدول الأخرى. و لن يتأتى هذا إلا عن طريق الاهتمام بالتجارة الخارجية بزيادة التصدير و تخفيض الاستيراد، من أجل ذلك قامت الدولة بتشجيع التصدير من قِبلها و فرض القيود على الواردات، و كذلك وضع قيود تشريعية على حرية التجارة وحرية المنتجين و حرية العمال، سواء فيما يتعلق بالتجارة الخارجية أو التجارة الداخلية [10]، و يمثل فكر هذه المدرسة كتاب "الأمير" لميكيافيلي.

و بعد مضي أكثر من مائتي عام على تطبيق سياسة التجاريين، فقدَ هذا المذهب كفاءته التطبيقية و عجز على مواجهة المشكلات الاقتصادية خلال تلك القرون. غير أن تدخل الدولة في الاقتصاد ساهم في تقوية الأسس الاقتصادية و السياسية للقوميات الناشئة في أوربا الغربية، سواء ضمن المركانتيلية المعدنية الإسبانية أو ضمن المركانتيلية الصناعية الفرنسية أو ضمن المركانتيلية التجارية الانجليزية، و التي اتّجهت الأكثر قوة منها نحو الأطماع الاستعمارية. هذا بالإضافة إلى ظهور فلسفة جديدة تمثلت في انتشار فكر جديد في العلوم السياسية تمثل في المذهب الفردي الذي كان له أثر في تحرر الشعوب من أنظمة الحكم الاستبدادي، و هذا من الطبيعي أن يتماشى الفكر الاقتصادي مع الأساليب الجديدة في ذلك الوقت و ما يزال.

ب- دور الدولة في فكر المدرسة الطبيعية[11] (الفيزيوقراط)

تكونت هذه المدرسة على يد العالم الانجليزي "ويليام بيتي" William Petty (1623-1687) و كذلك على يد العالم الفرنسي"فرانسوا كيناي F. Quesnay" (1694-1774) رائد المدرسة الطبيعية [12]،الذي استخدم "الفيزيوقراطية" La) (physiocratie عنوانًا للكتاب الذي أصدره عام 1761. و يرجع الطبيعيون العيوب الملحوظة في التنظيمات الاقتصادية إلى الجهل بالقوانين الطبيعية و إلى تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد[13]. و لذا كانت أفكار الطبيعيين بمثابة صرخة تنادي بضرورة الرجوع إلى الطبيعة و الوضع الطبيعي لأن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي و تسيره بانتظام [14]، و انطلاقًا من أن الظواهر الاقتصادية تشبه الظواهر الطبيعية، كونها تخضع لقوانين حتمية ثابتة يمكن ملاحظتها في وجود نظام طبيعي من صنع الله يفوق أي نظام آخر من صنع الإنسان، و لذا نادت برفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود [15]، و هي الحدود التي تضمن و تحمي و تشجع الملكية الخاصة و الحرية الخاصة، و أن إطلاق العنان للأفراد لن يؤدي إلى الفوضى لأن هناك "يد خفية" تعمل على خلق توازن مستمر بين المصالح. و أن أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي يخل بالحركة الطبيعية لهذا النشاط و الذي من شأنه تحقيق المصلحة المشتركة. و على الرغم من ذلك فقد سمحت هذه المدرسة أن تقوم الدولة ببعض المشروعات التي لا يقدر أو لا يستطيع القطاع الخاص إنجازها نظرًا لتكاليفها الباهظة، كما نادت هذه المدرسة بضرورة تشجيع الدولة الحرية التجارية سواءٌ الداخلية أو الخارجية.

ج- دور الدولة في فكر المدرسة التقليدية الكلاسيكية

ظهرت بعدما استفادت من الأفكار التي كانت سائدة في القرن السابع عشر و خاصة أفكار الطبيعيين، إضافة إلى التطورات المنهجية في البحث العلمي التي تمثلت في إحلال النظرة العلمية بديلا عن النظرة الدينية، و تعتبر أفكار المدرسة الكلاسيكية امتدادًا لأفكار الطبيعيين، و ارتبط هذا الفكر الجديد في الاقتصاد الحديث بالاقتصادي الاسكتلندي "آدم سميث Adam Smith" (1723-1790) في كتابه الوحيد المعروف الذي صدر سنة 1776 بعنوان "ثروة الأمم" (The wealth of nations) و هو مؤسس هذه المدرسة.

كما يعد رجل الأعمال و السياسي الانجليزي "ديفيد ريكاردو David Ricardo" (1772-1823) من رواد هذه المدرسة الأبرز و كذا "جون ستيوارت ميل John Stuart Mill" (1806-1873).

- آدم سميث [16]: صاحب المقولة المتداوَلة حتى يومنا هذا "دعه يعمل دعه يمر"

" الدولة يزداد نفعها بقدر عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي"

" الحكومة هي أسوأ مزارع و هي أسوأ صانع و هي أسوأ تاجر"

- توماس جيفرسون Thomas Jefferson(1743-1826) : "إن الحكومة الأفضل هي التي تسيطر على القليل من الأنشطة الاقتصادية"[17].

نفهم من هذا أن هذه المدرسة و كقاعدة عامة تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل لا بد من تركه حرًا بإزالة كل العقبات و القيود التي تمس بالنشاط الاقتصادي حتى يتحقق نظام الحرية الطبيعية [18]، و ليكون ذلك يجب ترك الفرد حرًا في مباشرة كافة الأنشطة الاقتصادية بالطريقة التي يختارها ما دام ممتثلاً للقوانين و القرارات و التشريعات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة و هذا حسب "آدم سميث".

و هكذا يرى التقليديون أن الدور المناسب للدولة يجب أن يتقلص ليصبح دور الدولة الحارسة، إلا أن "سميث" قدم العديد من الاستثناءات التي يجوز فيها للدولة أن تتدخل خاصة وقت الأزمات، وأن يكون هذا التدخل في أضيق الحدود و لفترات قصيرة، ثم بعد ذلك ترجع الأمور كما كانت عليه سابقًا وهذا لتحقيق الصالح العام للمجتمع، والذي يتحقق كذلك بعدم التدخل الكلي للدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود أدنى [19]، و لذلك نجد أن بعض الكلاسيكيين نادوا بضرورة وضع قيود دستورية على تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وتختص المحكمة الدستورية بتحديد التدخل غير الدستوري من قِبل الدولة في المجال الاقتصادي [20].

د- دور الدولة في فكر المدرسة الكينزية

إذا كانت وجهة نظر الطبيعيين و التقليديين الكلاسيك في رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود كما أوضحنا سابقا، فإن وجهة نظر المدرسة الكينزية على العكس من ذلك. هذه المدرسة كما يدل عليه اسمها نشأت على يد العالم الانجليزي "جون مايناردكينز John Maynard Keynes " (1883-1946) [21] في النصف الأول من القرن العشرين لعلاج عيوب و انحرافات النظام الرأسمالي الحر الذي تبنته المدرسة الكلاسيكية و رفض ما يسمى بفكرة مبدأ "اليد الخفية" التي فشلت في معالجة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية المتفاقمة التي تعرضت لها الدول الرأسمالية خاصة في الفترة ما بين 1919-1933.

حيث اهتم "كينز" في كتابه "النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقود" الذي صدر سنة 1936، بضرورة التدخل الواسع للدولة، هدم فيه الأصول المنهجية و المسلّمات الفكرية للنظرية التقليدية، حيث فشلت في معالجة المشاكل الاقتصادية التي ظهرت في فترة الكساد الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي سنة 1929 و المتمثل في تزايد حدة البطالة، و انخفاض مستويات التشغيل التي وصلت إلى معدلات غير مسبوقة، و الإفلاس الذي تعرضت له معظم الشركات، وانهيار البورصات المالية و توقف البنوك عن أداء وظائفها، و غيرها من المشاكل التي عجز الأفراد في ظل اقتصاد السوق عن القضاء عليها و على هذا الكساد.

و لمعالجة هذا الكساد الشديد يجب على الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام لإنقاذ المؤسسات الاقتصادية من الخراب التي أولاها "كينز" اهتمامًا كبيرًا و قدرة فائقة على تحقيق التوازن الاقتصادي، و ذلك لزيادة معدلات التوظيف و التشغيل و النمو و كذلك توجيه الاقتصاد و رفع مستوى الطلب الفعال للحفاظ على استقرار الأسعار و تحقيق النمو الاقتصادي و الذي عجز الأفراد عن تحقيقه، و انتهى إلى ضرورة قيام الدولة بتنظيم ومراقبة الاستثمار بالإضافة إلى القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق العمومية [22].

و إذا كان "كينز" ضد السياسة المتبعة في المدرسة الكلاسيكية التي تنادي بضرورة ترك النشاط الاقتصادي حرًا من دون أي تدخل للدولة، فهذا لا يعني أن "كينز" عدوٌ للرأسمالية القائمة على الحرية الفردية و اقتصاد السوق و لكنه يريد إنقاذها من الزوال خاصة بعد الكساد العالمي الكبير كما ذكرنا آنفا.

و تزامنت هذه الدعوة الكينزية لتدخل الدولة مع التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة في ذلك الوقت و المتمثلة في ظهور الفكر الاشتراكي المناهض للنظام الرأسمالي حيث تلعب الدولة فيه دورا اقتصاديا جوهريًا خاصة في مجالات التخطيط و التنظيم و الاستثمار و التوجيه و الاستهلاك، و ذلك عن طريق القطاع العام، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة بناء ما دمرته الحرب، حيث يستحيل على الأفراد القيام بذلك، و مع تنامي المدّ التحرري في معظم البلدان الخاضعة للاستعمار، و التي تبنت سياسة معادية للرأسمالية، حيث انتهجت التوجه الاشتراكي الذي ينادي بتدخل الدولة الواسع في المجال الاقتصادي، معتمدةً على مبادئ المدرسة الكينزية و تطبيقها في إطار "دولة الرفاه".

و قد ظلّت أفكار "كينز" بخصوص قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين الذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولا إلى مطلع السبعينيات من القرن العشرين.

إلا أنه و أمام تنامي الاختلالات الاقتصادية و الاجتماعية فقد عجزت المدرسة الكينزية عن تفسير إخفاق الدولة في إعادة التوازنات المطلوبة رغم تدخلها القوي، و فقدت السياسات الاقتصادية الكينزية للدولة فعاليتها التطبيقية و كفاءتها الميدانية و تفاقمت أزمات معظم الدول الرأسمالية، الأمر الذي فسح المجال لتجدد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته الحديثة، في ظل انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكّكه، و تجدد آليات السيطرة الاقتصادية على البلدان النامية لإعادة احتوائها و منع حدوث حالات إفلات نموذجية تهدد النظام الرأسمالي.

هـ- دور الدولة في الفكر الاشتراكي

في منتصف القرن العشرين ظهرت بوضوح عيوب و انحرافات النظام الرأسمالي الحر الذي يقوم على الحرية الاقتصادية الكاملة و عدم تدخل الدولة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، و كرد فعل على هذه العيوب و الانحرافات ظهر الفكر الاشتراكي. هذا الفكر ظهر أساسًا في منتصف القرن التاسع عشر على يد "كارل ماركس Karl Marx" (1818-1883) الذي يعتبر من اكبر و أشهر الاقتصاديين الاشتراكيين [23] و الذي كان له الأثر الأكبر في الفكر الإنساني و الاقتصادي و العلاقات الاجتماعية، و يجب أن نذكر في هذا المجال زميله "فريدريك انجلز Friedrich Engels" (1820-1895) و الذي كان له هو الآخر تأثيره في الفكر السياسي العالمي، و قد قاما كلاهما بإصدار البيان الشيوعي العالمي (1848) [24] في بلجيكا، و قد أصدر "كارل ماركس" خمسة كتب ثلاثة منها عن رأس المال و الأثمان و الآخران عن فائض القيمة.

هذا الفكر الاشتراكي لم يجد طريقه نحو التطبيق إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين على إثر الثورة البلشفية في روسيا عام 1918، ثم في دول أوربا الشرقية عام 1945 على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم في الصّين عام 1949 و بعد ذلك في العديد من الدول النامية في أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية [25].

و يعتمد هذا الفكر على الأيديولوجية الشمولية و التي تُعنى بتطبيق المركزية و الاهتمام بالجماعة على حساب الفرد، و جعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية انطلاقًا من المقولة الشهيرة أن الفرد ما هو إلا **"ترس صغير في آلة كبيرة"** [26]. و تعتمد هذه المدرسة على استخدام القهر المنتظم في إخضاع الأفراد لأوامر السلطة. وطبقًا لهذا الفكر يُمنع التملك و اختيار العمل و الإنتاج، كما تقوم الدولة بتحديد الأثمان.

و لذا ترى هذه المدرسة بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأقصى درجة، و قيام الدولة بالإنتاج و الذي يعتمد على الخصائص أو الدعائم الآتية: الملكية العامة لأدوات الإنتاج، تحديد الأثمان، حافز العمل و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[27]. أي أن الدولة هي التي تمتلك كافة وسائل الإنتاج في المجتمع و تحدد الأنشطة، كما تقوم بتحديد الأثمان، و تقوم بتوفير السلع و الخدمات الأساسية بأسعار تقدر عليها الطبقات محدودة الأجر، كما أنها تحدّد للقطاع الخاص – إن وُجِد بها - أنماط الاستثمار و حدوده.

و لم يستطع الفكر الاشتراكي الماركسي تفسير المشكلات الاقتصادية الكبرى التي واجهت الدولة الاشتراكية، فانهارت تحت ضغط الواقع.

و- دور الدولة في الفكر الليبرالي الجديد (التقليديون الجدد)

ساد هذا الفكر في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، و ظهر خاصة على يد "ألفريد مارشال Alfred Marshall" (1842-1924)، و قد كان في البداية من مؤيدي تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، لعلاج إخفاقات السوق، إمّا بالتدخل المباشر بالإنتاج و إما باستخدام الأدوات المالية و النقدية المختلفة [28]، إلا أنه نتيجة الأزمة الهيكلية الحادة التي تعرضت لها الدولة الاشتراكية في بداية السبعينيات من القرن العشرين،

ترتب عنه تحول كبير في أفكار التقليديين الجدد (الليبراليون المعاصرون)، حيث تجدد الفكر الليبرالي من خلال تياراته العديدة التي تشترك جميعًا في التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية و حصر تدخلها في أضيق الحدود. و من أهم تيارات الليبرالية الجديدة، تيار المدرسة النقدية على يد مدرسة "شيكاغو" و التي قاد لواءها "فريدمان Milton Friedman" (1912-2006)، أما زميله في جامعة "شيكاغو" "ستيغلر George Stigler" (1911-1991) فكان أشهر اقتصادي أسهم في رفع المستوى العلمي و "المنهجي" فيما يسميه الاقتصاديون "نظرية الأثمان" التي تشمل اقتصاديات الإنتاج و تكاليفه، و انطلق من حيث توقف "مارشال" ببحث هيكليات الأسواق، و إضافة إلى المدرسة النقدية، طهرت مدرسة "اقتصاديات العرض" و التي قاد لواءها "لافير Arthur Laffer" (1940-ع ق ح)، فضلًا عن نظرية "رأس المال البشري" و نظرية "الاختيار العام"، و كل هذه المدارس بينت أن كافة الأزمات و المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات الرأسمالية، راجع لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و لذا دعوْا جميعًا إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أضيق الحدود، و بضرورة إعادة الدخل و الثروة لصالح الرأسماليين[29].

و وِفقًا للتقليديين الجدد المعاصرين، فإن الدولة مطالَبة برفع يدها على النشاط الاقتصادي، و عوض أن تركّز الدولة على العدالة و إعادة توزيع الدخل و الثروة، فإنه يتعين عليها أن تركز على الكفاءة و النمو، و لن يكون ذلك إلا عن طريق خوصصة القطاع العام، و إعادة النظر في نظام الحماية الاجتماعية، و إعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص لكونه أكثر كفاءة من القطاع العام، و تحرير الأسواق الداخلية و الخارجية، و كل هذا كرد فعل على السياسات الكينزية، و التي ترى بأن التأثير في الطلب من شأنه أن يُحدث حركية اقتصادية. هذه الفلسفة الليبرالية الجديدة أعادت ترتيب دور الدولة بعد أن قامت السياسات الكينزية بدورها الاستراتيجي في إعادة إعمار أوربا و تنميتها و أزالت آثار الحرب العالمية الثانية.

مع نهاية السبعينيات، و تعزيزًا للفكر الليبرالي الذي تبناه التقليديون المعاصرون، ظهر كتاب بعنوان "الثورة الرأسمالية" الذي صدر عام 1978 لعالم الاجتماع الأمريكي الشهير "بيتر بيرغر Peter Ludwig Berger" (1929-ع ق ح) و فيه يقول "بيرغر" أن **الرأسمالية أصبحت "نظرية كونية"**[30] بمعنى أنها قابلة للتطبيق في جميع الدول بصرف النظر عمّا يوجد بينها من اختلافات في النواحي السياسية و الثقافية و الاجتماعية. و كانت بريطانيا أول دولة طبقت سياسة "الخوصصة" في عهد رئيسة الوزراء السابقة "تاتشر Thatcher" ابتداءً من العام 1979، و التي تعني ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود. و سرعان ما انتشرت هذه السياسة في التسعينيات من القرن العشرين في معظم دول العالم بما في ذلك الدول الاشتراكية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي و التحولات الجذرية التي شهدتها دول أوربا الشرقية، بل حتى الصين الشيوعية و التي مازالت تتمسك بالنظام الشمولي، اتجهت إلى الخوصصة و تعظيم دور القطاع الخاص.

و هكذا، فإن التقليديين الجدد يطالبون بنفس الأفكار التي طالب بها أسلافهم التقليديون الكلاسيكيون بقيادة "آدم سميث"، و هي أن تكون الدولة حارسة و لا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود [31].

و يحاول الليبراليون التقليديون الجدد تطبيق هذه الأفكار في الدول النامية (المقترضة) من خلال المؤسسات النقدية و الاقتصادية كصندوق النقد الدولي، و البنك العالمي و منظمة التجارة الدولية، و طبقت هذه السياسة بقوة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، و إخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية، و تنامي التكتلات الاقتصادية العملاقة،، كل هذا نتج عنه إعادة النظر في دور الدولة من جهة، و من جهة أخرى لإعادة اكتساح المستعمرات السابقة و الاستيلاء على ثرواتها.

3- مفهوم الدولة التدخلية و وسائلها

لا بدَّ في هذا الإطار من استعراض تاريخي لموضوع تدخل الدولة، لكي نفهم دورها الجديد و المبررات أو الأسباب التي دفعت في النهاية عددًا من الدول إلى صياغة هذا الدور لكي يتناسب أكثر مع ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة بعد أزمة الكساد الكبير و الحرب العالمية الثانية.

تاريخيا، و حتى سنة 1914، لم تكن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كانت بمثابة الدولة الحارسة، و كان دورها منحصرًا في حماية إقليمها و الدفاع عنه ضد العدوان الخارجي و الحفاظ على الأمن و الاستقرار من الناحية الداخلية، هذا بالإضافة إلى إقامة العدل بين أفراد المجتمع، و هذا الدور كان يتماشى مع الفكر الرأسمالي الذي كان سائدًا في ذلك الوقت و لظروف معينة عرفتها المجتمعات في تلك الفترة.

إلا أنه بعد 1914، و خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1918) و التي أثّرت على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، ظهر الفكر الاشتراكي و الذي ينادي بتدخل الدولة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية و التي وصلت إلى حدّ تأميم الكثير من المشروعات الكبيرة (المواصلات و المناجم والكهرباء و غيرها...) و زاد دور الدولة الاجتماعي من خلال نظام التأمينات الاجتماعية، و كذا تنظيم عملية الإنتاج الاقتصادي و تنظيم الأجور و الأسعار. و في الدول الرأسمالية، كان تدخل الدولة يختلف حسب قوة الدولة أو ضعفها أو مفاهيمها الدستورية، فمثلًا في الولايات المتحدة، الدستور شدّد على الحريات الفردية و احترام المبادرة الفردية و حذر من تدخل الدولة. و من مظاهر تدخل الدولة، تدابير الحماية في بعض فروع الصناعة و التجارة، فرض الضرائب لغايات اقتصادية أو اجتماعية، مراقبة المصارف، الاستثمار المباشر لبعض المشاريع الصناعية و التجارية كالكهرباء و المياه، إنشاء شركات ذات منفعة عامة... الخ.

بعد الحرب العالمية الثانية زاد توسع دور الدولة بحكم الظروف الموضوعية الداخلية و الخارجية، و قد وسعت الدولة نشاطها و أخذت تهتم بأمور اقتصادية و اجتماعية تأمينًا للمصلحة العامة، و شمل تدخل الدولة في مرحلة لاحقة كل المشاريع المعروفة باسم المنافع العامة كالكهرباء و الماء و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و توفير الخدمات الأساسية للمجتمع من بنية أساسية أو خدمات عامة مثل التعليم و البحث العلمي، ثم فيما بعد أصبحت تضطلع بتوفير مناصب العمل و تأمين الأفراد ضد مخاطر الشيخوخة و العجز و البطالة.

و قد أخذ مبدأ الحماية الاقتصادية وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية يزداد انتشارًا في الحياة العملية، حيث شمل أكثر الدول المتقدمة كفرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها... أما في الدول الإفريقية و الأسيوية و التي تحصلت على استقلالها حديثًا، حيث سيطرت الدولة المستقلة حديثًا على المشروعات الكبيرة و التي كانت تُدار قبل ذلك من قبل الدول المستعمِرة، هذه الأخيرة هي الأخرى كانت تؤمن بتدخل الدولة في الاقتصاد، و لذلك لم تجد هذه الدول المستقلة حديثًا خيارًا آخر سوى الاستمرار في فرض الدولة لسيطرتها على الحياة الاقتصادية، و انتهجت الدول الاستعمارية نفس الأسلوب الذي انتهجته الدول المستعمَرة سابقًا.

لقد أخذ تدخل الدولة منذ القديم أشكالًا متعددة، حتى عرفت الفترات الحديثة شكل **التخطيط المركزي**، و خاصة في الستينيات و السبعينيات، حيث أصبحت الدولة تسيطر على الاقتصاد عن طريق الملكية العامة، و تقوم بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها و الحاجات العامة، و يكون ذلك من خلال وضع خطط مركزية إلزامية تُفرض على مختلف المؤسسات العمومية، من إنتاج و توزيع، و لذلك فإن جوهر نظام التخطيط المركزي هو أنه اقتصاد للأوامر التي تصدرها السلطة المركزية بما لها من قدرة على تحقيق النظرة الشاملة للاقتصاد استنادًا إلى المعلومات التي تجمع لديها عن طريق مختلف عناصر القرار الاقتصادي، و ذلك حسب منطق مروجي هذا النظام.

و تلجأ الدولة في هذا الخصوص إلى مختلف الوسائل، و خاصة حقها في سن القوانين، و فرض الضرائب، و القيام بالنفقات العامة، و وضع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة لتوفير الخدمات العامة [32]، إلا أنه يلاحظ في هذا الخصوص، أن تدخل الدولة في البلدان الغربية لا يعني أنه مرادف للقطاع العام، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية و السويد، تعرفان تدخلا كبيرًا من قبل الدولة في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، لكنهما لا تعرفان قطاعًا عامًّا كالذي عرفته بلدان أوربا الشرقية و دول العالم الثالث [33].

و في هذه الفترة، زاد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بقوة، حيث شهد القطاع العام نموًا كبيرًا، و أصبحت الدولة هي المشرفة و المهيمنة على الاقتصاد القومي، و ذلك بتوفير السلع و الخدمات الأساسية للمجتمع، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة [34] لتحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي في ذلك الوقت، **و ذلك بتشجيع من قبل المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي**، و التي كانت هي الأخرى تنادي بتدخل الدولة في كل الجوانب للحفاظ على استقرار المجتمعات اجتماعيًا و اقتصاديًا و سياسيًا، و التي كانت أيضًا لا تتعامل إلا مع **القطاع العام** في تلك الفترة [35]، إلا أن موقف المؤسسات المالية الدولية **اختلف تمامًا** بظهور سياسة الخوصصة فيما بعد خاصة منذ بداية التسعينيات، بإيعاز و ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فُرضت هذه السياسة على دول العالم الثالث التي خضعت لشروط تلك المؤسسات.

4- نشأة الدولة في العالم الثالث ودورها في المجال الاقتصادي

قبل الخوض في هذا الموضوع، يجب معرفة ظروف نشأة الدولة في العالم الثالث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أن الدولة في العالم الثالث [36] ارتبطت ارتباطًا بنائيا بالنظام العالمي ذي الوجهين الخارجي و الداخلي و الذي أثر على دورها في المجال الاقتصادي.

أ- نشأة الدولة في العالم الثالث

إذا كان ظهور الدولة في أوربا وِفق الكتابات الفكرية والنظريات العلمية قد تحقق من خلال تفاعل طويل و معقد عبر التاريخ (وهو تاريخ تمت كتابته بالدم والحروب والصراعات والأفكار الفلسفية والعلمية [37])...

و عندما تمكنت أوربا من صياغة شكل الدولة الحديثة في النهاية، كان ذلك تعبيرًا عن استقرار آليات التفاعل الاجتماعي و الاقتصادي و نمط الإنتاج على شكل محدد و مقبول لتحقيق التوازن و الاستقرار الاجتماعي و تلبية حاجيات المجتمع.

فمفهوم الدولة في الغرب تطور بشكل منظم، بحث عن تحقيق المصلحة العامة ومن خلالها أضيفت للدولة مهام أخرى كما تم التطرق له من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد.

بينما الدولة في العالم الثالث - و الوطن العربي من بينها – لم تمر بأطوار التطور التي عايشتها أوربا، و لم تشهد في معظمها الثورات العلمية و الفكرية التي قادت الحركات الاجتماعية و أنارت الطريق للقوى الاجتماعية لفهم العلاقات و تفاعلها داخل المجتمع. و لعل الفرق بين الدولة المستقرة ذات الآليات الاقتصادية و الاجتماعية المتفاعلة في الغرب و الدولة في العالم الثالث و الوطن العربي من ضمنها، هو فرق على مستوى المفهوم.

فمفهوم الدولة في العالم الثالث و الوطن العربي من بينها، ظهر بشكل اعتباطي حيث لم تستطع هذه الدول أن تفرض النظام و تضمن لنفسها احتكار القوة السياسية و الاقتصادية، و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي أثّرت على معتقدات هذه الدول التي كانت سائدة سابقًا، ليتحول

العالم الثالث إلى منطقة تجارية تابعة ناتجة عن تأثير الاحتلال الاستعماري الذي أسهم في استقرار الأوضاع و ترتيب المؤسسات و تصوراتها لأي من الأشكال و النظم و الذي يضمن مصالح هذه الدول، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن هذه القوى العالمية أصبح لها مصالح حقيقية مع هذه الدول و الذي نتج عنه علاقات غير متكافئة حتى يومنا هذا.

و هكذا فإن نشوء الدولة الحديثة في العالم الثالث، جاء في الغالب لتدعيم علاقات التبادل غير المتكافئ مع الغرب المستعمِر سابقا، و حاضرا و وفق مصالحه و ضمان استمرارها، و لذا فلم توجد دولة في معظم دول العالم الثالث ظهرت نتيجة تفاعل اجتماعي و اقتصادي حقيقي بمعزل عن التأثير الاستعماري المباشر أو غير المباشر انتهى إلى الرضوخ و التبعية إلى يومنا هذا.

كما يمكن القول أن الدولة في العالم الثالث ظهرت في التاريخ الحديث بعد الاستعمار، بعد أن اكتشفت من ناحيةٍ قومياتها الحديثة، و من ناحيةٍ أخرى افتقادها للتقاليد الديمقراطية، و بالتالي فقد اضطرّت إلى إقامة حكومات قوية، بالاعتماد على السلطة بمعناها الضيق و هو "القوة" [38]، و تستدل بقول "روسو" في "العقد الاجتماعي": "أن ما من أحد قوي إلى الحد الذي يمكن أن يكون فيه متأكِّدًا من أنه سيبقي الأقوى". بحيث تحولت في معظمها إلى أشكال من الحكم الفردي أو الشمولي [39]، و إزاء هذا الموقف تسعى الدولة نحو الهيمنة على توجيه السياسات و الإشراف عليها - بعد عجز البورجوازية الصغيرة لوحدها عن خلق التطور تاريخيًا - في كل مجالات الحياة بدءًا من توجيه التعليم و الخدمات و إدارة الاقتصاد، و هي إذ تفعل ذلك، فإنها تخلق فئة من البيروقراطيين و العسكريين و التكنوقراط تضاف إلى البورجوازية الصغيرة و تحتكر صناعة السياسة، و من هنا يتحول الموقف الاقتصادي للدولة إلى موقف سياسي لطبقة تحتكر السياسة، سواء بالنسبة للحزب الواحد أو حزب الأغلبية.

ب- دور الدولة في العالم الثالث في المجال الاقتصادي

بعد الحرب العالمية الثانية وجدت دول العالم الثالث نفسها في حالة ارتباك و الانطلاق خلف التقليد الغربي بين النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الإعلام، بل ذهب البعض منها إلى الجمع بين أسوأ ما في النظامين في وقت واحد.

فالدولة في العالم الثالث قد تتدخل في شؤون الاقتصاد و تقيم ركيزة اقتصادية وطنية صلبة، و قد تتجه في ظروف أخرى إلى تشجيع القطاع الخاص و تقويته [40]، و لكن شكل الفعل الاقتصادي و عمقه و نطاقه في الحالتين، قد يختلف من مجتمع إلى آخر في ضوء اعتبارات تاريخية خاصة. كما أنه يختلف باختلاف الفترة التاريخية داخل المجتمع. "فكل منعطف تاريخي يفرز قِوى اجتماعية سياسية تتشابك علاقاتها و مصالحها بشكل يختلف نسبيا عن الفترة التي سبقته [41].

- **فترة الستينيات و السبعينيات**

تدخلت الدولة في معظم دول العالم الثالث بشكل واسع في المجال الاقتصادي منتهجة النظام الاقتصادي الاشتراكي [42] لتحقيق معدلات نمو كبيرة و في مدة قصيرة على أساس تجربة الاتحاد السوفييتي سابقًا، من أجل إعادة بناء اقتصادياتها، في الوقت الذي نالت فيه هذه الدول استقلالها، حيث ورثت هياكل اقتصادية، جرى تحريرها لخدمة مصالح القوى الاستعمارية، فقد آلت المنشآت الهامة و البنى التحتية كوسائل النقل و السكك الحديدية و الموانئ و الاتصالات و المياه و الكهرباء، بعد الاستقلال إلى الدول الجديدة (المستقلة)، و كان من الطبيعي أن تتولى هذه الدول أمور الإشراف و الإدارة لهذه المؤسسات، من أجل بسط سلطتها و فرض سيادتها و تبرير مشروعيتها، و لهذا وجدت الدول الجديدة، أنه من الضروري تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، حتى تلقى القبول لديهم.

إذا كانت الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، قد شهدت نموًا سريعًا للقطاع العام، فإن للمتغيرات الجذرية السياسية و الاقتصادية، و خاصة في فترة الخمسينيات و الستينيات، أكبر الأثر في دخول تعديلات في حجم و طبيعة القطاع العام، حيث أدت إلى إعادة تركيب هيكل الاقتصاد، و بشكلٍ أصبحت الدول تؤدي دورًا مسيطرًا من خلال ممارستها للأنشطة الاقتصادية، و تركيزها على تشييد البنى التحتية، و توفير الخدمات العامة خاصة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمستفيدين منها دون مقابل على حساب الميزانية العامة استنادًا إلى مبدأ العدالة الاجتماعية، و التركيز على السياسة العامة للاقتصاد و تنظيم حركة التجارة الخارجية[43]. لقد واجهت الحكومات الوطنية للدول المستقلة في هذه الفترة، مشكلةً تكمن في استمرارية النفوذ الاستعماري، و خاصة فيما يتعلق بسيطرة رأس المال الأجنبي على المرافق العامة، و على جزءٍ هام من الاقتصاد الوطني، فاضطرت غالبية هذه الدول إلى تأميم هذه الشركات الأجنبية، حيث شكلت هذه التأميمات و المصادرة لرأس المال الأجنبي النواة الأولى للقطاع العام، و التي نشأت نتيجة عوامل سياسية و بدوافع أمنية، و لم تكن مخططة في إطار إستراتيجية أو سياسة اقتصادية هادفة [44]، و سرعان ما تأكد تدخل الدولة في مختلف الميادين، و خاصة في المجال الاقتصادي، ذلك التدخل الذي بدَا في أول الأمر، مجرد إجراء ضروري و خيار سياسي، حيث بدأت الدول تتجه نحو التخطيط كوسيلة لتنظيم السياسة الاقتصادية و توجيهها، و أكثر من ذلك، فقد أصبح اتجاه الدول يسير نحو خلق مشروعات جديدة تقوم على رأس المال العام و الإدارة الحكومية المباشرة؛ باعتبار ذلك المسار الأنسب لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومات لسياساتها الاقتصادية و الاجتماعية، عن طريق إطلاق الاستثمارات الحكومية و توجيه الاقتصاد، و بعبارة أخرى فقد أصبحت الدول تمارس دورًا مسيطرًا في معظم الأنشطة، و أصبحت هي المحدد الأكبر للنشاط الاقتصادي و الصانع الأول لهيكل

الاقتصاد الوطني عن طريق الزيادة في النفقات الحكومية على الخدمات الاجتماعية، و منشآت البنية التحتية و الإنتاج، و خلق و توسيع قطاعات كاملة للإنتاج السِّلعي.

و في المقابل، فإنه من البديهي في ظل إحداثيات اقتصادية، مثل تلك القائمة في دول العالم الثالث، أن يكون للقطاع العام الفضل الأكبر في تحقيق أهداف مختلفة، تتعلق بالنمو الاقتصادي و تحريك المدخرات الوطنية و توزيع الاستثمارات، و خلق فرص عمل للعمالة المتنامية و التخطيط لاستعمالها، و التنويع الاقتصادي، و تحقيق غيرها من الأهداف العريضة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و الحد من التبعية للنظام الاقتصادي الدولي، باعتبار أن القطاع الخاص بما يحويه من رأسماليين و تجار وصناعيين و ملّاك يميل إلى التركيز على المصالح الشخصية من خلال تعظيم أرباحه، تاركًا ما عدا ذلك من أمور مهمة، كالاستقلال السياسي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فضْلًا عن ذلك، فإن القطاع العام، يُعد و بحق الأداة الوحيدة للسيطرة على الموارد الوطنية، كما أنه يُعد المحرك الأساسي المتاح، لإعادة توزيع الدخل و الثروة، مع ما يتبع ذلك من أثر على تغيير مراكز ثقل القرار السياسي.

إن دور الدولة في العالم الثالث في المجال الاقتصادي ناتج عن ظروف معينة داخلية و خارجية، حيث فُرض على الدولة في فترة الستينيات و السبعينيات التدخل في الأمور الاقتصادية، و تنظيم المبادرة الفردية، إلا أن هذا التدخل كما بيَّنا سبب لها مشاكل اقتصادية و اجتماعية، و التي تمثلت في عجز مزمن و متزايد في الميزانية العامة و عجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، و مديونية خارجية باهظة، وخدمة ديون متراكمة، مما نتج عنه تعثر خطط و برامج التنمية، ارتفاع الأسعار و ظهور التضخم و البطالة السافرة و المقنعة، و هذا ما ظهر جليا في فترة الثمانينيات.

- **فترة التسعينيات و ما بعدها**

لقد كان دور الدولة في فترة الستينيات، و هي الفترة التي طبقت فيها معظم دول العالم النظام الاشتراكي و انتهجت سياسة إحلال الواردات، يتركز في قيامها بالتخطيط المركزي للأنشطة الاقتصادية و ملكيتها لأدوات الإنتاج، و حظر قيام القطاع الخاص بإقامة المشروعات أو تحديد المجالات التي يقتصر نشاطه عليها، و تقوم الدولة بنفسها بعملية الإنتاج على المستوى الكلي، و استمر هذا في عقود الستينيات و السبعينيات [45] من القرن الماضي... و مع بداية عقد الثمانينيات ظهرت تيارات جديدة تدعو إلى مناهضة الكينزية و الفكر الاشتراكي الذي يدعو إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، و تزامنت هذه الدعوات مع ظهور سياسات "البيروسترويكا" [46] التي بدأ الاتحاد السوفييتي سابقًا في تبنيها في العام 1985، و هذا دفع باتجاه اهتزاز الثقة في النموذج الماركسي إلى أن سقط الاتحاد السوفييتي و تفكك في أواخر الثمانينيات، و الذي كان يُعتبر معقل الاشتراكية في العالم، كما انهار سور برلين الذي تم بناؤه في عقد الستينيات و الذي كان فاصلا بين ألمانيا الشرقية و ألمانيا الغربية إلى درجة أن كل منهما كانت تطبق نظامًا اقتصاديًا مختلِفًا عن الذي تطبقه الأخرى، فألمانيا الشرقية كانت تسير على النظام الاشتراكي، أما ألمانيا الغربية فكانت تطبق النظام الرأسمالي.

و يعتبر هذان الحدثان التاريخيان من الأحداث المهمة و الخطيرة في آثارهما الضخمة في فترة التسعينيات على الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت هناك منظومة فكرية واحدة هي منظومة الفكر الرأسمالي، و مضمون هذا الفكر انعكس في أطروحات مدرسة شيكاغو" اقتصاديات العرض" لدى الفكر التقليدي المعاصر الذي ذكرناه سابقًا و الذي يرى بضرورة تحجيم دور الدولة و القطاع العام و زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، تماشيًا مع الفكر الرأسمالي بأسلوب جديد يتفق مع متطلبات الإستراتيجية الشاملة لرأس المال و مصالح الشركات متعددة الجنسيات. و بدأت هذه الدعوات تأخذ أبعادًا عملية [47] مع تولّي حزب المحافظين الحكم في بريطانيا بتولي Thatcher، و كذلك فوز الجمهوريين في الولايات المتحدة بتولي Reagan فيها، و اللذان قرّرا تبني سياسة ليبرالية جديدة، و التي أسهم و بشكل كبير المستشار الاقتصادي للرئيس "ريغان" المفكر Milton Friedman في صياغتها، و من بينها سياسة الخوصصة و اقتصاد السوق، اللذان يدعوان إلى إعادة النظر في دور الدولة.

منذ ذلك التاريخ (بداية التسعينيات) بدأت دول أوربا الشرقية التي كانت تطبق النظام الاشتراكي في التحول إلى اقتصاد السوق، كما اتجهت أيضًا معظم دول العالم الثالث نحو فتح اقتصادها على الاقتصاد العالمي. حيث غيرت جذريًا أداءها الاقتصادي السابق، لتنسجم بذلك مع المبادئ الاقتصادية الجديدة، و من أهم تلك التطورات و المتغيرات العالمية التي أدت إلى ذلك التحول نذكر ما يلي [48]:

- الثورة التكنولوجية [49] و التطور الكبير في الاتصالات و الفضائيات و المواصلات.
- تفكك الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات.
- تحرير التجارة العالمية في ظل "منظمة التجارة العالمية".
- التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية متعددة الأطراف.
- هيمنة الشركات متعدد الجنسيات على الاقتصاد العالمي.

و هذه التطورات أثرت على دور الدولة، من دولة متدخلة كليًا، إلى دولة تبحث عن صيغة متطورة لتنظيم المجتمع و إدارته، يكون دورها فيه دورًا فعّالًا و حافزًا و دافعًا يجعله قادرًا على الاعتماد على ذاته و على إمكانياته في حل مشكلاته الداخلية و الخارجية.

و نظرًا للأعباء الشديدة التي ذكرناها و التي تحملتها دول العالم الثالث نتيجة تعثرها في سداد ديونها الخارجية في النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين و عدم قدرتها على القيام بواجباتها حيال مواطنيها، فإنها لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية لطلب المساعدة لمواجهة تلك الأزمة.

و في هذا الصدد قام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بدور مهم مع دول العالم الثالث لتمكينها من اجتياز المرحلة الصعبة، و ذلك من خلال فرض برامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي لعلاج الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت معظم تلك الدول في بداية الثمانينيات، و الذي يقوم أساسًا على تقليص دور الدولة في إنتاج السلع و الخدمات و تركها للقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيًا، بسبب الصعوبات التي واجهت معظم دول العالم الثالث في توفير بعض الحاجيات الأساسية لمواطنيها مثل الرعاية الصحية و التغذية و التعليم، و زيادة البطالة.

و برامج التكييف الهيكلي [50] هذه هي عبارة عن حُزمة سياسات اقتصادية (Package) قد تختلف بعض الشيء من دولة إلى أخرى، و لكنها تشمل رفع دعم الدولة عن السلع و الخدمات و مؤسسات القطاع العام، و تحرير أسعار السلع و الخدمات Price Liberalization، و تخفيض قيمة العملة الوطنية Currency Devaluation، و تخفيض الإنفاق الحكومي Govt. Expenditure، إضافةً إلى تقليل الرقابة على النقد الأجنبي، و تحرير أسعار الفائدة حتى تكون حقيقية، هذا إلى جانب إنهاء الحماية غير الجمركية التي تتمتع بها الصناعة المحلية Trade Liberalization ، و إحكام الرقابة على الائتمان، و تشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية الاقتصادية، و ذلك بإفساح المجال له في كل القطاعات التي كانت حِكْرًا على مؤسسات القطاع العام و هذا ما يعرف بالخوصصة.

و في هذا الإطار، صدر تقرير عن البنك العالمي [51]، اقترح فيه إستراتيجية أساسها تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة عن طريق إشراك المواطنين و المجتمعات المحلية في توفير السلع و الخدمات للمجتمع كالصحة و التعليم و الأمن.

و استنادًا إلى الدور الجديد للدولة، و انسجامًا مع المبادئ الاقتصادية الحديثة غيرت معظم دول العالم مشروعيتها الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تطور مفهوم الدولة من دولة تتدخل في كل الشؤون إلى دولة تحاول أن تنظم أداءها الاقتصادي، استنادًا إلى مبادئ اقتصادية جديدة.

خاتمة

* اتضح لنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن هناك وظائف رئيسية تقع على عاتق الدولة، و المتمثلة في وظيفة الأمن الخارجي، و وظيفة الأمن الداخلي و وظيفة العدالة، كما أن هناك وظائف ثانوية لها علاقة بالجانب الاجتماعي و الاقتصادي، حيث اختلف الفكر الاقتصادي بشأنها بين مؤيد و معارض لهذا التدخل، و قد أوضحنا أن هناك آراء تؤيد التدخل الضيق للدولة في المجال الاقتصادي، و آراء أخرى تؤيد التدخل الواسع في هذا المجال، فمن الآراء التي تؤيد التدخل الواسع للدولة في المجال الاقتصادي وجهة نظر كل من "كينز" و أنصار دولة الرفاهية، بينما من الآراء التي تؤيد التدخل الضيق للدولة، وجهة نظر التقليديين الجدد التي سادت في فترة السبعينيات، و في التطبيق العملي لذلك الفكر في التسعينيات، و ذلك بعد تزايد حدة الأزمة الاقتصادية، حيث مرّ العالم بأكبر موجة ركود اقتصادي و التي تزامنت مع تفكك الاتحاد السوفييتي سابقًا عام 1991، و الذي كان تعبيرًا حقيقيًا على فشل الأفكار الماركسية (التدخل الواسع)، و التحول نحو تبني سياسات إصلاحية جديدة من بينها سياسة الخوصصة و اقتصاد السوق برعاية المؤسسات الدولية التي فرضتها على دول العالم الثالث، حيث قامت بطرح فكر اقتصادي ليس جديدًا و إنما أعيدت صياغته (أفكار مدرسة شيكاغو) التي تؤكد على اقتصاد السوق و تشجيع القطاع الخاص بأسلوب جديد يتفق مع المتطلبات الإستراتيجية الشاملة و مصالح الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، و تحييد دور الدولة التي تواجه هذه الشركات.

* و نتيجةً لِما سبق فقد تغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي بعد حدوث هذه المتغيرات السابق الإشارة إليها، حيث تقلص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسبب السير في الاقتصاد المفتوح القائم على آليات السوق و تفاعل قوى العرض و الطلب، و ترك الحرية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات الاقتصادية في مختلف المجالات خاصة في دول العالم الثالث.

* إن المتغيرات العالمية المعاصرة أدت إلى تطور ملحوظ في دور الدولة من دولة حارسة، إلى دولة متدخلة، إلى دولة منظِّمة، و هذا التطور ليس معناه الإنقاص من دور الدولة في المجتمع أو زيادة هذا الدور، و لكنه دور يتطلب من الدولة اتخاذ خطوات و القيام بسياسات تكفل خلق مجتمع أكثر قوة و فاعلية.

قائمة المراجع

[1] د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد. القاهرة: دار الشروق، سنة 1999، ص:179-181.

[2] د. إسماعيل الغزال، القانون الدستوري و النظم السياسية. (ط 2)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1986، ص:69.

أنظر أيضًا:

-George BURDEAU, droit constitutionnel et institutions politiques. Paris L.G.D. J. (15ème édition) 1972, Page:5

[3] إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية و القانون الدستوري. الإسكندرية: منشأة المعارف، سنة 2000، ص:122 **أنظر أيضًا:**

-Maurice Hauriou, Précis de droit constitutionnel. (2ème édition) Paris : librairie Recueil Sirey, 1929. P.51.

-Julien LAFERRIERE, Manuel de droit constitutionnel (2ème édition), Paris:1947, Page 341.

[4] ينصرف هذا المعنى إلى الحكومة، فكأنها مرادفة للدولة، حسب تقرير البنك الدولي السابق يؤكد على ذلك بقوله " فإننا نستخدم مصطلحي الدولة و الحكومة بطريقة دارجة و أحيانا على أنهما مترادفان و ذلك ما يحدث كثيرا في المناقشة و الكتابة في مختلف أنحاء العالم " تقرير عن التنمية في العالم، **نقلا عن:** البنك الدولي، الدولة في عالم متغير. مصر: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1997، ص: 22.

[5] Claude-Danièle ECHAUDEMAISON, Dictionnaire d'économie et de sciences sociales. Nathan: 1993, Pil. 59, Page 160.

[6] طبقًا لجورج ستيغلر George Stigler، المدرسة الفكرية هي مدرسة في علم ما تضم مجوعة من العلماء الذين يُظهرون اتفاقًا بدرجة عالية حول مجموعة من وجهات النظر، مقارنة بما يظهره العلم كله، أما تاريخ الفكر الاقتصادي فهو تسجيل لتطور المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة إضافة إلى تقويمها. نقلاً عن:Doctrine économique .

[7] النظام الاقتصادي الإقطاعي ظهر على أنقاض نظام الرّق (الذي يرجع إلى آراء فلاسفة اليونان أفلاطون و أرسطو) و قبله النظام الاقتصادي ، و ساد في أوربا في القرون الوسطى (في فترة حكم الملوك و الأمراء) و تميز بخصائص تختلف عما ساد قبله، إلا أن هذا النظام (الإقطاعي) سرعان ما انهار نتيجة العيوب التي شابته، **أنظر:** نظم اقتصادية مقارنة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، بدون سنة نشر. ص: 15-29.

[8] د. عبد الستار عبد الحميد سلمي، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق. القاهرة: دار النهضة العربية، سنة 2005، ص: 12.

[9] د. فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين و محمد القفاص: دور الدولة و المؤسسات في ظل العولمة. القاهرة: مكتبة الأسرة و الأعمال الفكرية، سنة 2004، ص:48.

[10] د. أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة. مصر: دار المعارف، بدون تا.، ص: 115-144.

[11] ظهرت هذه المدرسة على أنقاض المدرسة التجارية بظهور المذهب الفردي الذي قام على فكرة القانون الطبيعي و الوضع الطبيعي الذين سادا في فكر القرون الوسطى على يد المفكرين و خاصة "سان طوماس الإكويني" و قام بإحيائها "جون لوك"، "دافيد هيوم"، " فولتير" ،"جان جاك روسو" و كتاب المدرسة الطبيعية.

[12] د. سعيد الخضري، أصول علم الاقتصاد. بور سعيد: مكتبة الجلاء الحديثة، سنة 1996، ص:18.

[13] د. عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي. جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، سنة 1987، ص: 143-155.

[14] د. عبد الستار عبد الحميد سلمي، مرجع سابق. ص: 13.

[15] د. عبد الستار عبد الحميد سلمي، مرجع سابق، ص: 14.

[16] هاجم "سميث" التجاريين في دعوتهم لاكتناز الذهب و الفضة، حيث أن زيادة الذهب لا تؤدي إلى زيادة ثروة الأمم و لكنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للدول الأخرى، و بالتالي نقص الصادرات و زيادة الواردات و تحقيق عجز في الميزان التجاري مما يؤدي إلى خروج الذهب و إعادة التوازن. كما عارض "سميث" سياسة القيود الجمركية، حيث تؤدي إلى سوء توجيه رؤوس الأموال، كما اهتم بالادّخار الذي يعتبره من وجهة نظر الفرد التضحية بالاستهلاك، أما من وجهة نظر الجماعة فهو اتجاه لبناء رأس المال. **نقلاً عن:** د. فتحي أبو الفضل، مرجع سابق. ص: 49.

[17] د. عبد الستار عبد الحميد سلمي، مرجع سابق. ص: 16.

[18] طبقًا لنظام الحرية الطبيعية، فإن على الدولة أن تقوم بإلغاء الجهاز التنظيمي الذي استندت إليه المدرسة التجارية، **أنظر:** د. عبد الستار عبد الحميد سلمي، نفس المرجع آنف الذكر. ص:18.

[19] حسب"سميث" يجوز للدولة أن تتدخل في المجال الاقتصادي في حالات فقط و هي مهمة جدًا، حماية بعض الصناعات الوطنية، فرض ضريبة جمركية على السلع الأجنبية لتحقيق نوع من المساواة في القدرة على المنافسة بين السلع المحلية و السلع الأجنبية، مراقبة البنوك بأنواعها و حماية حقوق الملكية. **نقلا عن:**

.V. TANZI, The Role of the State and the Quality of the Public Sector. IMF Working Paper, No. 36, March 2000, p. 6

[20] د. عبد الستار عبد الحميد سلمي، مرجع سابق. ص: 19.

[21] بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد بجامعة سطيف من 3-5 أكتوبر 2004، اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة. الجزائر: عين مليلة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، سنة 2006، ص: 463.

[22] طاهر حمدي كنعان، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة. وقائع الندوة المنعقدة في الكويت من 4-5 مارس 1997، طبع في بيروت، فبراير 1998، ص 58.

[23] د. مجي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة – دراسة تحليلية مقارنة. (ط1)، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، سنة 2006، ص 19.

[24] د. فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، مرجع سابق. ص:53.

[25] د. محي محمد مسعد، مرجع سابق. ص 20.

[26] د. فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، مرجع سابق. ص:53.

[27] د. فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، مرجع سابق. ص:54.

[28] و تتمثل في توفير السلع و الخدمات الأساسية للمجتمع، إعادة توزيع الدخل و الثروة، **أنظر:** د. عاطف قبرصي، إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و مكافحة الفقر بالقاهرة في نوفمبر 2001، ص:118-125.

[29] د. رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة. (ط 1)، مصر: دار المستقبل العربي، سنة 1993، ص: 188.

[30] د. محي محمد مسعد، مرجع سابق. ص 21.

[31] د. أحمد رشاد موسى، دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد و الإحصاء و التشريع، سنة 1999، ص:4.

[32] د. محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية و مسؤولية الحكومة على تحقيق التقدم. مصر: الهرم، دار أبو المجد للطباعة،ب س، ص: 239.

[33] ق.أنطوان الناشف، الخصخصة – مفهوم جديد لفكرة الدولة و دورها في إدارة المرافق العامة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2000، ص: 246.

[34] Barry CLARK, A comparative approach. New York : Praeger publishers, 1991, P.121.

[35] د. محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2004، ص: 149.

[36] توصف الدول في العالم الثالث بأوصاف مختلفة، فهي توصف تارةً بأنها **تسلطية، تابعة، غير مستقرة، وضعيفة** (في مقابل دول المركز)، كما أنها توصف بخصائص **البيروقراطية المفرطة و بالاستقلال النسبي**، أي أن الدولة لا تصدر قراراتها مستقلة عن البنى الطبقية التي تتفاعل معها، **و بالمركزية** و عدم وجود توازن بين الدولة و المجتمع المدني بحيث تتدخل الدولة في شؤون المجتمع و الاقتصاد بشكل يتجاوز الحدود، كما تعني المركزية الإفراط في إصدار القرارات بشكل مركزي أو تفوق الأجهزة المركزية على الأجهزة المحلية.

[37] مجموعة باحثين (د. إبراهيم سعد الين، د. أحمد زايد، د. أسامة الغزالي، د.حازم الببلاوي...)، الدولة و دورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي. بيروت: دار الرازي للطباعة و النشر و التوزيع، سنة 1998، ص: 49.

[38] د. حازم الببلاوي، مرجع سابق. ص: 18.

[39] د. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية. القاهرة: مكتبة مدبولي، سنة 2004، ص: 22.

[40] هذا لما كانت التجربة الاشتراكية حديث العالم عقب دور الاتحاد السوفييتي العظيم في كسر الآلة العسكرية النازية، حيث اندفعت كثير من الدول نحو الاشتراكية، و بعد أن بدأ الهجوم على الاشتراكية اندفع كثير منها للتخلص منها و اللحاق بالنظم الرأسمالية التي تشجع الفرد و تعتمد نظام اقتصاد السوق. بل حتى عندما ثار الحديث عن وحدة أوربا، ذهب العرب مثلًا يبحثون عن وحدة للعرب مشابهة... لذا كانت حركاتها غير مخطط لها و غير قائمة على أسس تفاعلات حقيقية فكانت النتيجة الدائمة هي أنها حركات طائشة تبدد الجهد و تضيع الوقت و لا تصل إلى هدف.

[41] د.خلدون حسن النقيب، الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي. بيروت: مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 27،28، سنة 1983، ص:191.

[42] الاشتراكية مذهب اقتصادي سياسي يشدد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، و فيه تتدخل الدولة بشكل كبير في إدارة الاقتصاد عبر الملكية العامة الواسعة للصناعات الرئيسية، رغم أنه يتيح مجالًا محدودًا لقوى السوق.

[43] ندوة حول القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1990، ص 24.

[44] د. محمد رياض الأيرشي و د. نبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها و أبعادها. (ط 1، دار الفكر، دمشق، سنة 1996، ص 90.

[45] د. عباس النصراوي، نشوء القطاع العام و تطوره في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، بدون سنة، ص: 24.

[46] البيروسترويكا ، Perestroika ، بالروسية (перестройка) : وتعني"إعادة البناء" و هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه آخر رئيس للاتحاد السوفييتي، **ميخائيل غورباتشيف** وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفييتي. صاحبت البيريسترويكا سياسة **غلاسنوست** والتي تعني الشفافية. يطرح البعض أن تلكم السياستين أدتا إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه سنة 1991.

[47] د. فالح أبو عامرية، الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية. (ط1) الأردن: دار اسامة للنشر و التوزيع، سنة 2008، ص:220.

[48] د. محمد حافظ الرهوان، دور الشرطة في دعم الاقتصاد الوطني. القاهرة: دار أبو المجد، سنة 2000، ص: 11، 12.

[49] التكنولوجيا: المعرفة النسبية بالوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف مختلفة يتوخاها النشاط الاقتصادي، إنها معرفة التقنيات المادية بمختلف أنواعها.

[50] هذا البرنامج "التكييف الهيكلي" من اختصاص البنك الدولي و يهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي الشامل على المدى الطويل، بينما برنامج التثبيت الاقتصادي من اختصاص صندوق النقد الدولي و هي سياسات قصيرة المدى. **أنظر:** د. فالح أبو عامرية، مرجع سابق. ص:223، 224.

[51] راجع: تقرير عن التنمية في العالم. البنك الدولي، مؤسسة الأهرام للترجمة و النشر، (ط1)، سنة 1997، ص: 21-43.